الاحتلال الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ وموقف السيد السيستاني

أ.د. ارش بيد اله خاني
الباحث عبد الله السراي
جامعة فردوسي مشهد

المقدمة:

عاش العراق عقودا قاسية ومؤلمة في ظل حكم حزب البعث بقيادة صدام حسين، ولم تكن هناك ملامح لأي نظام ديمقراطي او حتى شبه ديمقراطي، حيث ان احادية السلطة وأحادية الفكر مثلت العلامة الرئيسية لماهية الحكم الصدامي، مع مصادرة حقوق وحريات الشعب بالدكتاتورية التي اتبعها صدام في حكمه، وبتوالي السنوات وما استنزفته الحروب على مستوى الموارد البشرية والمادية والنفسية بدت الدولة تنهار اجتماعيا، فشكلت حقبة التسعينات انتكاسة كبيرة على مستوى انحطاط العلم وشباع الفساد وازدياد الفقر بشكل كبير جدا، وما عاد للناس أن تفكر بشيء سياسي او حريات وكان هم الأكبر للمجتمع العراقي هو كيف يعيش يومه في ظل انعدام فرص الحياة، هاجر العلماء والمفكرون وتم اعدام رجال الدين والمعارضين السياسيين، وشرد الآلاف من العوائل، وتيتم الملايين من اطفال العراق، مع تلك الأوضاع المأساوية كان هناك تواطئ عربي وصمت اقليمي ودولي لما يتعرض له الشعب العراقي من حصار وظلم وجوع واضطهاد وبعد ان تم اسقاط نظام صدام حسين من قبل القوات الأمريكية المحتلة، وتأمل العراقيون أن لا تعود تلك الأيام المطلة، مارس الشعب حريته لأول مرة منذ عقود حيث حرية التعبير وحرية السكن والعمل وحرية العبادة واقامة الشعائر والطقوس، و منذ اول أيام التغيير شخصت اعين العراقيين الى المرجعية الدينية متمثلة بالمرجع السيستاني، فاصبح بالنسبة للشعب الرمز الملهم والقائد الذي ملأ الفراغ وساهم في الحفاظ على الجزء الأكبر من مؤسسات الدولة ناهيك عن مساهمته في حفظ النسيج الاجتماعي ولعل الأهمية

التاريخية والعلمية والأخلاقية تحتم علينا أن ندرس ونشخص تلك الاسهامات المفصلية في تاريخ الشعب العراقي.

حيث سنتناول هذا الفصل في ثلاث اقسام: سنتناول في القسم الأول السيرة الذاتية لسماحة السيد السيستاني وتاريخ مرجعيته اما القسم الثاني هو عن واقع الاحتلال الأمريكي للعراق والقسم الأخير منه عن موقف السيد السيستاني من الاحتلال الأمريكي.

المبحث الأول: السيرة الذاتية للسيد علي الحسيني السيستاني[١]:

لقد أثمر منبر السيد الخوئي خلال أكثر من نصف قرن ثماراً عظيمة جليلة هي الأزكى والأفضل عطاءً على صعيد الفكر الإسلامي وفي مختلف العلوم والقضايا والمواقف الإسلامية المهمّة ، حيث تخرّج من بين يديه مئات العلماء والفضلاء العظام الذين اخذوا على عاتقهم مواصلة مسيرته الفكرية ودربه الحافل بالبذل والعطاء والتضحية لخدمة الإسلام والعلم والمجتمع، ومعظمهم اليوم أساتذة الحوزات العلمية وبالخصوص في النجف الأشرف وابرزهم هو السيد علي الحسيني السيستاني فهو من تلامذة السيد الخوئي نبوغاً وعلماً وفضلاً وأهليّةً وحديثنا في هذه السطور حول شخصية هذا العلم الكبير موجز في عدّة نقاط :

-ولادته ونشأته :

ولد سماحته في (٩/ ربيع١/ ١٣٤٩هـ) في المشهد الرضوي الشريف في أسرة علمية معروفة فوالده هو العالم المقدّس (السيد محمد باقر) ووالدته هي العلوية الجليلة كريمة العلامة (المرحوم السيد رضا المهرباني السرابي) ، وقد نشأ في المشهد الرضوي نشأة عالية فتدرج في الأوليات والمقدمات ، وحضر بحوث الخارج لآية الله الميرزا مهدي الآشتياني وآية الله المرحوم الميرزا هاشم القزويني .

وفي أواخر عام ١٣٦٨ هـ انتقل الى الحوزة العلمية الدينية في قم المقدسة فحضر بحوث السيد حسين الطباطبائي البروجردي في الفقه والاصول، وتلقى عنه الكثير من خبرته الفقهية ونظرياته في علم الرجال والحديث، كما حضر درس الفقيه السيد محمد الحجّة الكوهكمري .

اجازاته : اجيز بالاجتهاد من قبل اساتذته من المراجع العظام كل من .

١- السيد الخوئي ٢- الشيخ حسين الحلي ٣- الشيخ آغا بزرگ الطهراني .

-عطاؤه الفكري وتأليفاته:

اشتغل من أوائل عام (١٣٨١هـ) بإلقاء البحث الخارج في الفقه والأصول وخرّج بحثه عدّة من الفضلاء البارزين وبعضهم من أساتذة البحث الخارج : كالعلاّمة الشيخ مهدي مروارید ، والعلاّمة السيد مرتضى المهري والعلاّمة المرحوم السيد حبيب حسينيان والعلاّمة السيد أحمد المددي والعلاّمة الشيخ مصطفى الهرندي والعلاّمة السيد هاشم الهاشمي وغيرهم من أفاضل أساتذة الحوزات العلمية, وكان مهتمّاً بتأليف كتب مهمّة وجملة من الرسائل بالإضافة إلى ما كتبه من تقريرات بحوث اساتذته فقه وأصولاً.

-منهجه في البحث والتدريس:

هو منهج متميز على مناهج كثير من أساتذة الحوزة والبحث الخارج فعلى صعيد الأصول يتجلّى منهجه بعدّة خصائص :

أ- التحدث عن تأريخ البحث ومعرفة جذوره التي ربما تكون فلسفية أو عقائدية وسياسية كبحث التعادل والتراجح الذي أوضح فيه أن قضية اختلاف الأحاديث فرضتها الصراعات الفكرية العقائدية آنذاك والظروف السياسية التي احاطت بالأئمة(ع)

ب- الربط بين الفكر الحوزوي والثقافات المعاصرة ففي بحثه حول المعنى الحرفي في بيان الفارق بينه وبين المعنى الاسمي وهل هو فارق ذاتي ام لحاظي؟ بناه على نظرية التكثر الادراكي في فعالية الذهن البشري وخلاقيته. وعندما دخل في بحث المشتق ، تحدّث عن الزمان بنظرة فلسفية جديدة وهي (الزمكان) بلحاظ تعاقب النور والظلام .

ج- الاهتمام بالأصول المرتبطة بالفقه: الملاحظ في دروسه هو الاغراق وبذل الجهد الشاق في الخروج بمبنى علمي رصين في البحوث الأصولية المرتبطة بعملية الاستنباط كمباحث الاصول العملية والتعادل والتراجح والعام والخاص .

د- الابداع والتجديد: انه يختلف في المنهج فيحاول الابداع والتجديد بصياغة المطلب بصياغة جديدة تتناسب مع الحاجة للبحث .

هـ – المقارنة بين المدارس المختلفة: انه يقارن بحثه بين فكر مدرسة مشهد وفكر مدرسة قم وفكر مدرسة النجف الأشرف فهو يطرح آراء العلماء للمدارس الثلاثة وآراء المحققين الثلاثة (الشيخ النائيني والشيخ العراقي والشيخ الاصفهاني) والسيد الخوئي والشيخ حسين الحلّي كمثال لمدرسة النجف الأشرف.

وأمّا منهجه الفقهي فله فيه منهج خاص يتميز في تدريس الفقه وطرحه، ولهذا المنهج عدّة ملامح :

١- المقارنة بين فقه الشيعة وفقه غيرهم من المذاهب الاسلامية الأخرى . ٢- الاستفادة من علم القانون الحديث في بعض المواضع الفقهية كمراجعته للقانون العراقي والمصري والفرنسي عند بحثه في كتاب البيع والخيارات .

٣- التجديد في الأطروحة: إنّه يحاول الاهتمام في بعض القواعد الفقهية بتغيير الصياغة، مثلاً بالنسبة لقاعدة الإلزام ويطرحها على أساس الاحترام ويسميّها بقاعدة الاحترام أي احترام آراء الآخرين وقوانينهم

٤- توفير الخبرة بمواد الاستنباط: إنّه يركّز دائماً على انّ الفقيه لا يكون فقيهاً بالمعنى الأتم حتى يتوفر لديه خبرة وافية بكلام العرب وخطبهم واشعارهم ومجازاتهم وأن يكون على اطلاع تام بكتب اللغة وأحوال مؤلفيها ومناهج الكتابة فيها , ويرى ان ابن الغضائري هو المعتمد اكثر من النجاشي والشيخ وامثالهما ويرى الاعتماد على منهج الطبقات في تعيين الراوي وتوثيقه ومعرفة كون الحديث مسنداً أو مرسلاً على ما قرّره السيد البروجردي .

-معالم شخصيته:

إنّ من يعاشره ويتصل به يرى فيه شخصية فذّة تتمتع بالخصائص الروحية والمثالية التي حثّ عليها أهل البيت (ع) والتي تجعل منه ومن امثاله من العلماء المخلصين مظهراً جليّاً لكلمة (العالم) واذكر بعض المعالم الفاضلة التي يتصف بها :

أ- الانصاف واحترام الرأي: فان السيد السيستاني انطلاقاً من عشق العلم والمعرفة ورغبة في الوصول إلى الحقيقة وتقديساً لحرية الرأي والكلمة البناءة تجده كثير القراءة والتتبع للكتب والبحوث ومعرفة الآراء حتى آراء بعض العلماء من غير اساتذته الحوزة العلمية.

ب- الأدب في الحوار: ان بحثه بعيد كل البعد عن الجدل واساليب الإسكات والتوهين فهو في النقاش مع أساتذته وآراء الآخرين يستخدم الكلمات المؤدبة التي تحفظ مقام العلماء وعظمتهم حتى ولو كان الرأي المطروح واضح الضعف والاندفاع ، وفي اجابته لاستفهامات الطالب يتحدث بانفتاح وبروح الارشاد والتوجيه

ج . الإنتاج الفكري: إنّه ليس فقيهاً فقط بل هو رجل مثقّف مطّلع على الثقافات المعاصرة ومتفتح على الأفكار الحضارية المختلفة ويمتلك الرؤية الثاقبة في المسيرة العالمية في المجال الاقتصادي والسياسي وعنده نظرات إدارية جيدة وأفكاراً اجتماعية مواكبة للتطور الملحوظ واستيعاب للأوضاع المعاصرة بحيث تكون الفتوى في نظره طريقاً صالحاً للخير في المجتمع المسلم.

-مسيرته الجهادية:

كان النظام البعثي يسعى بكل وسيلة للقضاء على الحوزة العلمية في النجف الأشرف منذ السنين الأولى من تسلمه السلطة في العراق ، وتمّ تسفير مجاميع من تلامذته وطلاّب مجلس درسه في فترات متقاربة . وفي عام(١٤١١هـ) عندما قضى النظام على الانتفاضة الشعبانية اعتقل ومعه مجموعة من العلماء كالشهيد الشيخ مرتضى البروجردي والشهيد الميرزا علي الغروي وقد تعرّضوا للضرب والاستجواب القاسي في فندق السلام وفي معسكر الرزازة وفي معتقل الرضوانية إلى أن فرّج الله عنهم .

وفي عام (١٤١٣هـ) عندما توفي السيد الخوئي وتصدّى للمرجعية وحاولت سلطات النظام السابق تغيير مسار المرجعية الدينية في النجف الأشرف وبذلت ما في وسعها في الحطّ من موقعه ومكانته المتميزة بين المراجع وسعت إلى تفرق المؤمنين عنه بأساليب متعدّدة . وهكذا بقي رهين داره منذ أواخر عام ١٤١٨ هـ حتى أنّه لم يتشرف بزيارة جدّه الإمام أمير المؤمنين (ع) طوال هذه الفترة. وقد تعرّض لضغوط كثيرة من اجهزة النظام وأزلامه ولكنه قاوم جميع الضغوطات إلى أن منّ الله على العراقيين بزوال النظام .

مرجعيته: في السنوات الاخيرة من حياة السيد الخوئي كان هاجس كثير من الفضلاء في النجف الأشرف وخارجها البحث عمن يصلح ان يخلف السيد الخوئي في مرجعيته للطائفة الإمامية ليحافظ على كيان الحوزة العلمية واستقلالية المرجعية الدينية ويتحلى بما يلزم توفره في شخص المرجع من مؤهلات علمية وورع وتقوى وحكمة وتدبير. وقد توجّه أنظار الكثير من الفضلاء إليه وقد اختاره السيد الخوئي للصلاة في محرابه في جامع الخضراء . وعندما توفى السيد الخوئي في (٨/ صفر / ١٤١٣ هـ) ارجع اليه في التقليد جمع من العلماء الأعلام مثل السيد علي البهشتي والشيخ مرتضى البروجردي فقلّده كثير من المؤمنين في العراق وايران وبلاد الخليج وباكستان والهند ، وبعد وفاة السيد السبزواري في (٢٧/ صفر /١٤١٤ هـ) رجع اليه معظم مقلديه في العراق وقسم في خارجه ، وعندما توفي السيد محمد رضا الكلبايكاني في (٢٤ / جمادي ٢ / ١٤١٤ هـ) عمّ تقليده وبشكل سريع مختلف الأقطار الإسلامية ورجع إليه معظم المؤمنين في العراق والاحساء والقطيف وايران ولبنان ودول الخليج وباكستان والهند والمغتربين في اوربا والامريكيتين واستراليا وغيرهم، أدام ظلّه السامي ونفع بوجوده الإسلام والمسلمين .

المبحث الثاني: واقع الاحتلال الأمريكي على العراق:

ان البحث والدراسة في موضوعة الاحتلال وتداعياته على المشهد العراقي والاقليمي والدولي، يتطلب المرور ولو بشكل مختصر عن وضع العراق ما قبل اسقاط نظام صدام حسين، حيث طبيعة الأزمات المجتمعية التي عاشها الشعب العراقي وكيف اثرت على بنيته الاجتماعية والعقائدية، وبما أن الشعب العراقي عاش

في تلك الفترة عقودا من الاضطراب على مختلف المستويات في ظل توالي وصمت دولي واقليمي، لكن هذه الجريمة الإنسانية يتحمل مسؤوليتها فقط النظام البعثي، ورغم ما تعرض له الشعب العراقي حافظ وبشكل جيد على قيمه الاجتماعية والدينية ولم تنقطع علاقته بمرجعيته الدينية رغم العنف الذي مورس ضدها ومنعها من ممارسة ابسط مهامها ولم تكن اوضاع العراق مستقرة فتعرض الى ازمات ومشاكل كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية ، حيث بدت تلك المشاكل بشكل واضح منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م، حيث بداية تأسيس النظام الجمهوري وبدء فترة الانقلابات والأزمات فعاش العراق تحت وطأة خمسة انقلابات عسكرية وزج في ثلاثة حروب طاحنة وحصار اقتصادي دام ١٣ عاما، انعكست اثارها وتداعياتها على الشعب العراقي بصورة سلبية[٢].

لم يكن العراق مستقرا طوال فترة حكم حزب البعث حيث تعرضت الدولة لانهيارات وصدمات كبيرة على مستوى الاجتماعي والاقتصادي ناهيك عن الوضع الأمني والسياسي الداخلي والخارجي، ومثلت الحرب التي خاضها النظام البعثي مع ايران احدى اهم الامور التي ادت الى تدهور أوضاع العراق ماديا وسياسيا واجتماعيا، فكانت حربا بالغة التكاليف وعاني العراق من ديون كبيرة اثناء وبعد الحرب ومثلت ديون الغرب واليابان ٣٠ مليار دولار والاتحاد السوفيتي ١٠ مليار دولار ودول الخليج تصل الى ٥٥ مليار دولار مع وجود بنى تحتية مدمرة تحتاج الى ٢٠٠ مليار لكي تعود صالحة[٣].

اما الساحة السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة لم تكن موافقة بشكل كامل على الحرب التي ستقوم بها الولايات المتحدة على العراقي في بداية ٢٠٠٣، وقد عبر مستشار الأمن القومي الأمريكي في زمن حكم جورج بوش (ان أي هجوم على العراق من شأنه أن يحول الشرق الأوسط إلى مرجل يغلي ومن ثم يدمر جهود الحرب على الارهاب[٤]، وهنا امتدت معارضة الحرب على العراق داخل وخارج الولايات المتحدة فثمة معارضة وتخوف واضح في داخلها وخاصة من قبل الفريق الديمقراطي في الكونجرس الأمريكي، ويرون تجاهل بوش الرئيس لمجلس الأمن باعتباره الجهة الوحيدة القادرة على اعطاء الموافقة على ضرب

العراق، وكذلك هناك قلق على نطاق واسع في البلدان الأوربية وقد عبر الرئيس الفرنسي (شيراك) في حينها أي عمل عسكري انفرادي لأمريكا في العراق غير مقبول، وبعد سلسلة الضغوط التي تتعرض لها ادارة بوش في الحصول على غطاء كبير للحرب التي تنوي القيام بهاء تحدث الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ (١٢ سبتمبر ٢٠٠٢)، حيث قال ان من الواجب البدء من محاولة الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي على الحرب في العراق، كما لا ينفي مزاعم بلاده القيام بها حتى وان لم تحصل على موافقة مجلس الأمن[٥].

حيث يتفق المراقبون والأكاديميون والسياسيون الأمريكيون ان غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ ما كان يحدث لو لا نفوذ ما يعرف بتيار المحافظين الجدد وتأثيره في ادارة بوش الابن الأولى، فعلى حد تعبير الصحافي والكاتب الأمريكي (توماس فريدمان): أن الحرب في العراق ارادها المحافظون الجدد[٦]، ومن أهم الأسباب والشعارات التي رفعتها الولايات المتحدة في تبريرها القيام باحتلال العراقي[٧]:

١. القضاء على اسلحة الدمار الشامل

٢. نشر الديمقراطية والتخلص من حكم صدام حسين

٣. مكافحة الإرهاب

لم تكن القوى العراقية المعارضة لنظام صدام حسين تعرف كل نوايا وخطط الولايات المتحدة الخاصة بالحرب على العراق ومستقبل النظام السياسي، وقبل أشهر من اسقاط نظام صدام حسين عبرت قوى عراقية معارضة للنظام عن رفضها تعيين حاكم عسكري من قبل سلطة الاحتلال بعد تغير ذلك النظام وان تعيينه سيؤدي إلى مشاكل منها[٨]:

١. ان تعيين حاكم عسكري امريكي سيجعل القوات الأمريكية قوات محتلة وهذا سيولد رفضاً عراقيا وربما يتحول الى مقاومة مسلحة.

٢. ان تعيين حاكم عسكري على العراق يتنافى مع ادعاء الولايات المتحدة انها تريد اقامة حكم ديمقراطي في العراق.

٣. ان الولايات المتحدة تقول ان أحد اسباب اسقاط نظام صدام هو محاربة الارهاب وتعيين حاكم عسكري سيشجع المنظمات الارهابية على القيام بعمليات إرهابية.

لذلك لم تكن قوى المعارضة العراقية مرتاحة او مطمئنة المزاعم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من اسقاط نظام صدام حسين، فمازالت تلك القوى تعيش خيبة الامل ازاء موقف الولايات المتحدة وحلفائها من الدول العربية من الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ والتي كان باستمرارها انهاء حكم نظام صدام في وقت مبكر، فكانت هناك خشية من الأهداف والمساعي التي يتم تبنيها من الغرب، ويذكر احد الصحفيين انه قد سأل أحد أهم اقطاب المعارضة العراقية اية الله محمد باقر الحكيم: ماهو رأيكم من الدور الأمريكي الرامي لتغيير نظام صدام حسين؟. فكان جواب الحكيم: رغم ما جرى في عام ١٩٩١ لكن الان الاوضاع تغيرت في العالم و أمريكا بدأت تفكر بشكل جدي من تغيير نظام صدام لكن ما نخشى منه ما بعد التغيير ماذا سيفعلون وهل سيجعلون القوى الشعبية هي من تدير أمورها؟، ويمكن أن نلحظ من ذلك أن المعارضة لسلطة الاحتلال، لها جذور ما قبل التغيير حيث كانت خططهم واهدافهم ليس جميعها محل قبول من القوى العراقية المعارضة، وأن تلك المعارضة وان كانت لم تغير من قيام الحرب بل كانت تهدف لوضع رؤية موحدة للقوى المعارضة لما بعد صدام، وينتج من ذلك أن القوى العراقية لم تكن مرتاحة لمزاعم وتصرفات الأمريكان وهناك تقاطعات بينية واضحة[٩].

بالإضافة لم تناقش الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح ومباشر مستقبل العراق بعد تغيير صدام فهل كانت تريد ان تؤسس لديمقراطية حقيقية أم تريد احتلالا يطول لعشر سنوات وتؤسس نظامات سياسية حسب طريقتها ام تريد ان تسيطر عسكريا وتعين نظام تحت سيطرتها، حيث مثلت تلك التحديات انقسامات داخل ادارة بوش ومثلت هواجس حقيقة عند المعارضة العراقية والأمريكية، فأعلن الرئيس الأمريكي جورج دبيلو

بوش عن بدء الحرب على العراق من اجل اسقاط نظام صدام حسين بعد استنفاذ جميع الخيارات الدبلوماسية حسب قوله، فقد بدأ الجيش الأمريكي من مخلف حدود العراق عن تنفيذ عملياته مع غطاء وقصف جوي كثيف، وبدأت العمليات في يوم الأربعاء التاسع عشر من اذار ٢٠٠٣، لتبدأ مساعدة العراقيين على تطوير ديمقراطية داعمه للحكم الذاتي[١٠]، بعد تعين الحاكم العسكري الجنرال المتقاعد (جي غارنر) مع بداية اسقاط النظام وحل مكانه بول بريمر الحاكم المدني في ١٢ أيار من العام ٢٠٠٣، ومنح صلاحيات واسعة فاقت بكثير تلك الممنوحة لـ (غارنر)، وقد أتبع بريمر بدعم من البنتاغون مجموعة من السياسات الأكثر صرامة وراديكالية، وقد أصدر عقب وصوله في ١٥ أيار ٢٠٠٣، الأمر رقم (١) لسلطة الائتلاف المؤقتة بمنع الأعضاء في المستويات الأربعة الأعلى لحزب البعث من تولى مناصب حكومية، بما يعني تطهير الادارة الجديدة من نحو ١٠٠ الف عنصر من عناصر النظام السابق[١١]، وبعد ذلك بأسبوع وتحديدا في ٢٣ أيار مايو ٢٠٠٣، أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر رقم (٢) و هو تسريح الجيش العراقي[١٢]، لم تكن ادارة بريمر والتي سلمت لها المسؤولية في ايار ٢٠٠٣ إلى الثامن والعشرين من حزيران ٢٠٠٤ لم تكن ادارة سليمة وانتهجت مواقف وخطوات سلبية في معظمها، حيث كان بريمر يسعى لعدم تمكين العراقيين وعدم نقل السلطة والمماطلة في اطالة اعطاء أي دور للعراقيين في ادارة شؤونهم[١٣].

المبحث الثالث: موقف السيد السيستاني من الاحتلال الأمريكي:

تدخلت المرجعية الدينية بشكل مباشر في مواقع متعددة من اجل جعل العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ على مسارها الصحيح، فأعطت مرجعية السيستاني غطاء كبيرا للنظام السياسي الجديد وساهمت بشكل مباشر بإعطائه الشرعية وتهذيبه ومارست دورا ايجابيا في تحشيد الرأي العام الداخلي والدولي ومارست ضغطا كبيرا على القوى الدولية المحتلة للعراق وايضا المنظمات الدولية من اجل ان يأخذ العراقيون دورهم في بناء مستقبلهم السياسي[١٤]، وبعد أيام قليلة او اثناء فترة سقوط النظام البعثي بعد عام ٢٠٠٣، تم توجيه سؤال للمرجع السيد السيستاني ماهي رؤيتكم المستقبل الحكم في العراق؟

فكان جوابه: ان المبدأ الأساس هو أن يكون الحكم للعراقيين بلا تسلط أجنبي والعراقيون هم من يختارون نوع الحكم بلا تدخل الأجنبي، لقد قطع المرجع الأعلى الطريق بشكل مباشر على القوات الأجنبية وحدد البوصلة بوضوح منذ اليوم الأول برفض المعلن للتواجد الأجنبي ولمشروعه في العراق، وهذه الأطروحات التي يرفض بها المرجع السيستاني وجود اي سلطة للقوات الاجنبة المحتلة، وهو دليل على انه ينطلق من رؤية متكاملة حينما يضع الخيار بيد الشعب العراقي بأن هو من يحكم نفسه دون هيمنة وسلطة أجنبية[١٥].

وهنا نلحظ منذ اليوم الأول لسقوط النظام البعثي ان المرجع السيستاني ساهم في حفظ الممتلكات العامة والخاصة في ظل المعارك التي تخوضها قوات الاحتلال والتي جعلت مؤسسات الدولة مفتوحة أمام عمليات السلب والنهب والحرق، فكان موقف المرجع السيستاني واضحا بتحريم أي عملية سلب ونهب والاستحواذ على الممتلكات ومنع اثارة الفوضى[١٦]، بدأ تدخل مرجعية السيد السيستاني واضحا بعد سقوط النظام السابق مباشرة وما نلاحظه من فتاوى وبيانات اغلب المراجع الها تصدر كأجوبة عن أسئلة يتقدم بها المقلدون، فكانت الفتوى الأولى ردا على سؤال كيفية التعامل مع ممتلكات الدولة بعد الفراغ الحكومي وخلو الدوائر من الموظفين، فكان جواب المرجع السيستاني واضحا: بحرمة السلب والنهب واثارة الفوضى حفاظا على الممتلكات العامة[١٧].

تصدت المرجعية الدينية في النجف الاشرف الى الوضع العام وساهمت بشكل مباشر لملء الفراغ في ادارة الدولة، من خلال بياناتها وحركتها الميدانية عبر وكلائها ومعتمديها في جميع انحاء العراق، فعودة المرجعية الدينية لمكانتها ودورها الطبيعي والمحوري في قيادة وتوجيه الأمة كان واضحا في اولى بياناتها بعد سقوط النظام البعثي مباشرة، حيث اشار المرجع السيد السيستاني الى ان حقبة النظام الدكتاتوري مثلت حقبة من الألم والصبر والجهاد عاشها الشعب العراقي بشكل عام والحوزة العلمية بشكل خاص، وكانت السعادة والفرحة تملأ قلوب جميع العراقيين ومنهم المرجعية الدينية وهي تتطلع لاستعادة تاريخها ومجدها الزاخر بالعلم والشموخ، لكن مازالت هناك مخاطر أمنية تواجه العتبات المقدسة والحوزات العلمية وحمل المرجع

السيستاني قوات الاحتلال مسؤوليتها عن حياة المراجع والعتبات في العراق، كما ناشد الدول العربية والاسلامية والمنظمات الدولية بالوقوف مع العراق في ازالة الخطر الذي يهدد الحوزات العلمية[١٨].

لم يكن المرجع السيستاني مرتاحا من وجود قوات الاحتلال معبر عن رفضه بشكل مستمر لذلك التواجد حيث عبر عن رفضه لدخول القوات الامريكية الى المدن المقدسة وخاصة مدينة النجف واقتحام مكاتب المراجع وكان موقفه واضحا من رفض اقتحام مكتب الشهيد الصدر بعد ازمة النجف التي حدثت والتي تدخل المرجع السيستاني بشكل مباشر لحلها ووضع مبادرة للسلام التزمت بها كل الأطراف[١٩]، فكانت طروحات المرجع السيستاني واضحة في رفض تواجد الاحتلال ويرى لا مبرر لتواجدهم وان كان العراق بحاجة لقوات اجنبية لحفظ الأمن والاستقرار فلتكن تحت مظلة الأمم المتحدة[٢٠].

يتفق الكثير من مراجع الدين وبعض القوى السياسية المعارضة للنظام البعثي مع رؤية المرجع السيستاني بأن عملية تغيير نظام صدام لم تكن بالشكل المنشود اي كان الطموح ان تتم على ايدي ابناء الشعب العراقي بالكامل وليس بمساعدة وتدخل العسكري الأجنبي، ويرى المرجع السيستاني أن تغير النظام الاستبدادي عن طريق الغزو والاحتلال بما خلفه ذلك من مأسي كثيرة ومنها انهيار مقومات الدولة العراقية وانعدام الأمن والاستقرار وكثرة الجرائم وتلف الكثير من الممتلكات العامة حرقا ونهبا وتدميرا[٢١].

مثلت اسهامات ورؤى المرجع السيستاني تحديا مباشرا لأهداف قوات الاحتلال حيث كانت الولايات المتحدة تسعى ان توسع نفوذها وسيطرتها السياسية، الى جانب سيطرتها العسكرية وتفرض ارادتها بشكل مباشر، و ازاء تلك التحركات لم يقف المرجع السيد السيستاني مكتوف الأيدي ولم يتعامل بردة فعل بقدر ما كان يحمل رؤى وافكار عملية وواقعية فمثلت تلك الاسهامات بأن يكون للعراقيين رأي في ادارة شؤون بلدهم وان لا تفرض عليهم سلطة الاحتلال اشياء لا يرغبون فيها، ووضع التصورات الاستراتيجية البناء لنظام السياسي من ضرورة كتابة الدستور والانتخابات بالاعتماد على رأي الشعب والعمل على تأسيس دولة مؤسسات، لذلك رفع المرجع السيد السيستاني قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وعبر عنه انه لم يكسب الشرعية الا

بعد مصادقة الجمعية الوطنية المنتخبة ، كما أن قانون المرحلة الانتقالية وفق رؤية المرجع السيد السيستاني في عوائق وعواقب تمنع كتابة الدستور الدائم الذي يحفظ جميع حقوق العراقيين[٢٢]، حيث مثل هذا الرفض انتكاسة كبيرة للأهداف الأمريكية كما أن المتتبع لخطوات المرجع السيستاني يرى أنه قد تعامل معهم بذكاء كبير فهو لم يطالب بدولة دينية او يطالب ال يكون له موقع في الحكم او لطائفته شيء خلاف القانون والدستور فما عبر عنه المرجع السيستاني من اسهامات وطروحات أن كانت على مستوى (ادارة الدولة وكتابة الدستور وشكل النظام السياسي) هي اهداف و متبنيات تنادي بها الولايات المتحدة وانها عبرت ان غزوها للعراق جاء لتحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان. لذلك تلك المتبنيات التي أطلقها المرجع السيستاني احرجت قوات التحالف الدولي حيث لا توجد لديهم حجه لرفضها كونها مبادئ واسس دولية متقدمة، وواصل المرجع السيستاني جهوده في الضغط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وقبيل اجتماع مجلس الأمن الدولي الخاص بالعراق بعث المرجع السيستاني رسالة مكتوبة واضحة الأهداف والمطالب الى رئيس مجلس الأمن الدولي يحذر فيها من خطورة اعطاء الشرعية لقانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية، مبينا أن هذا القانون لا يمثل الشعب العراقي وفيه مخاطر كبيرة على عملية نقل السلطة إلى العراقيين ويعرقل كتابة دستور دائم ينظم ادارة الدولة، وعادا أي محاولة من مجلس الأمن لاعطاء شرعية لهذا القانون بعد عملا مضادا وعدائيا على الشعب العراقي وستكون له نتائج خطيرة ومطالبا رئيس مجلس الأمن الدولي أن يبلغ جميع اعضاء مجلس الامن برأي المرجعية الدينية بهذا الخصوص[٢٣].

ومن اهم الاسهامات التي أقر عليها المرجع السيستاني هو العمل والضغط المباشر لانتزاع السلطة والهيمنة من القوات المحتلة وجعلها بيد الأمم المتحدة، ومارس انواع الضغط سواء كان على المستوى الشخصي او الشعبي وحتى الدولي واستطاع بحنكة كبيرة من إعادة الأمم المتحدة للعراق وممارسة دورها المطلوب فهو طوال بقاء الاحتلال لم يلتق بمسؤول من تلك القوات، فقط فتح التواصل مع الأمم المتحدة عبر ممثليها أو عبر رسائل مباشرة لأمينها العام او أعضائها الدائمين، لذلك الغطاء والدعم الذي انتجته مبادرات المرجع

السيستاني اعطي زخما ودافعا إلى الأمم المتحدة لكي يكون لها دور رئيسي في عملية التحول الديمقراطي في العراق، وتوضح لنا الرسائل المرسلة من قبل المرجع السيستاني إلى الأمم المتحدة والتي أكد فيها أن المرجعية الدينية بذلت جهودا في سبيل عودة الأمم المتحدة للعراق واشرافها على العملية السياسية واجراء الانتخابات العامة، ويؤكد المرجع السيستاني الى الأمم المتحدة أن قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية هو قانون لا يمثل رأي الشعب العراقي، ولا يتمتع بتأييد معظم أبناء الشعب العراقي وما يؤكد ذلك استطلاعات الرأي وملايين التواقيع التي جمعت من الناس ترفض هذا القانون، وأن رفض المرجع السيستاني والشعب العراقي القانون ادارة الدولة كونه جاء من سلطة الاحتلال وانه كرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي ويؤدي مستقبلا الى التقسيم، وجدد المرجع السيد السيستاني مطالبته بضرورة صدور قرار من مجلس الأمن الدولي يحدد فيه موعد الانتخابات العامة، ويحذر مجلس الأمن من اعطاء شرعية لقانون ادارة الدولة الانتقالي، وايضا حذر الأمم المتحدة ان لم يكن لها موقف واع فأنه سوف لن يتعاون معها في أي استشارة او أي موقف[٢٤].

وقد كور المرجع السيستاني مطالبة الأمم المتحدة وتحميلها المسؤولية الكبيرة امام الشعب العراقي كونها هي المسؤولة عن توفير الغطاء الدولي لقوات الاحتلال بان تأخذ دورا فعالا في مساعدة العراقيين في الخروج من محنتهم والاشراف العام على العملية السياسية لحين استقرار الأوضاع[٢٥].

ويجيب المرجع السيستاني عن سؤال لأحد الصحفيين: هل انتم موافقون على تواجد القوات الأمريكية في بلدكم؟ فكان جواب المرجع السيستاني قطعيا برفض الاحتلال (كيف نوافق على الاحتلال، اننا نطالب بفتح المجال أمام العراقيين ان يحكموا بلدهم بأنفسهم وتكون لهم السيادة الكاملة عليه[٢٦].

ويعرف المرجع السيستاني تواجد القوات الاجنبية في العراق بأنها قوات (احتلال) كما نص عليها قرار مجلس الأمن[٢٧]

رغم عدم قبول المرجع السيستاني بوجود الاحتلال لكنه لم يحرم او بمانع العمل معهم كمترجمين وعمال خدمة وكان جوابه عن سؤال قدم له بهذا الخصوص: يجوز العمل معهم فيما يكون في مصلحة الشعب العراقي ولا تكريسا للاحتلال[٢٨].

كما ان أهم الأمور التي عبرت عن اسهامات المرجع السيستاني برفضه لتواجد قوات الاحتلال هو عدم استقباله لأي مسؤول سياسي او عسكري لأي من الدول المشاركة في احتلال العراق، وكان يرفض باستمرار أي طلب لقاء او أي وساطة تقوم بذلك، وتعامل بشكل مباشر مع الأمم المتحدة كجهة دولية محايدة، وينفي مكتب المرجع السيستاني أن يكون له او لمن يمثله أي تواصل مباشر أو غير مباشر مع القوات الأجنبية المتواجدة في العراق[٢٩]، وكان الأمريكان يتمنون لقاء المرجع السيستاني ووسطوا الكثيرين لكن المرجع رفض ذلك رفضا قاطعا ولم يتعامل الا مع الأمم المتحدة كونها جهة دولية محايدة.

أن دور المرجعية الدينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق كان يختلف عن دور المرجعية بعد الاحتلال البريطاني للعراق سنة ١٩١٤ م، حيث تحركت المرجعية بعد عام ٢٠٠٣ م، باستراتيجية مدروسة لتمكين الشعب العراقي من اخذ زمام المبادرة في صنع مستقبله وافهام ذلك للسلطة الاحتلال والمتعاونين معها، فعلى الرغم من رفضها المطلق لقاء أي مسؤول من الاحتلال، الا ان افكارها و مطالبها كانت تنقل لسلطات الاحتلال وخاصة عن طريق الأمم المتحدة والسياسيين العراقيين[٣٠]، في الوقت الذي اختلفت مسميات وتسميات العراقيين من النخب والسياسيين وغيرهم للقوات الأمريكية الغازية حتى بلغ أن يسهم البعض (الاصدقاء او القوات الصديقة)، الا أن السيستاني كان قد عرفهم ومنذ البداية بقوات الاحتلال وقد كانت هذه التسمية نابعة من وضعهم القانوني في العراق وحسب قرار مجلس الأمن المرقم (١٥١١)، وقد بعث برسالة إلى كل العراقيين بعدم شرعيتهم عن طريق موقفه الرافض لمقابلة اي من القادة او الجنرالات الأمريكان ومهم الحاكم المدني (بريمر)، كما كان دائم الشعور والتعبير عن القلق من تواجدهم واهدافهم وتدخلاتهم وقد عبر غير مرة عن ضرورة ان يفسحوا المجال للعراقيين بان يحكموا انفسهم بأنفسهم فضلا

عن تصريحه بعدم تأييد بقائهم وابداء تذمره واعتراضه المتكرر من سوء معاملتهم للمواطنين وما يسببونه لهم من اعتقال وحوادث وقد كان يشير الى الفرق ما بينهم وبين قوات تحت مظلة الأمم المتحدة يسكنها بسط الأمن في المرحلة الانتقالية وان كافة القوات متعددة الجنسية لا تختلف برأيه عن القوات الأمريكية الغازية والمحتلة مالم تتحول تحت اشراف الأمم المتحدة، الا انه يرى اتباع الأساليب السلمية في اعادة السيادة وتمكين العراقيين من حكم بلادهم من دون تدخل الأجنبي لافتا إلى أساليب قوات الاحتلال في التعامل مع شتى الحوادث في المدن العراقية وداعيا إلى معالجة الامور بحكمة والامتناع عن التصعيد بغية تجنيب العراقيين مزيدا من الفوضى واراقة الدماء والدمار[٣١].

ومع تواصل الانفلات الأمني وخاصة بعد استهداف رجل الدين السيد عبد المجيد الخوئي في مدينة النجف وما صاحبها من عمليات اغتيال وتهديد لعدد من رجال الدين وكذلك حالة الفوضى والسلب والنهب التي سيطرت على الأوضاع في العراق في ظل عدم وجود سلطة أو قوة تمسك الأمور، عاود المرجع السيد السيستاني من تكرار ادانته في لهجة أكثر حدة وحمل قوات الاحتلال بشكل مباشر السبب الرئيسي بما يحصل من تداعيات، ودعا لحفظ الأمن والحريات وعدم التعدي على المراقد المقدسة، كما دعا ابناء العشائر والمخلصين من ابناء الشعب لتحمل مسؤوليتهم في المساهمة في حفظ الأمن والاستقرار وحمايات المقدسات، محذرا من استمرار الفوضى في عموم البلاد[٣٢].

وخلال بيانه حول استشهاد السيد محمد باقر الحكيم يحمل المرجع السيستاني قوات الاحتلال مسؤولية ما يشهده العراق من انفلات أمني واستهداف للمراقد المقدسة والاماكن العامة ويدعو الى تعزيز دور القوات العراقية وتمكينها من تحقيق الأمن[٣٣].

يؤمن المرجع السيستاني بالمقاومة السلمية والتي تأتي بنتائج اهم واكبر من المقاومة والمسلحة وهذا المنهج استخدمه المرجع السيستاني بالتعامل مع قوات الاحتلال فهو لم يستقبل اي شخصية من دول الاحتلال رغم الوساطات والضغوطات وايضا حملة الاستهداف ومحاولة تغيير الحقائق تعامل مع تلك القوات بكل حكمة

وحنكة عراقية، فحاول بوش لأكثر من خمس مرات لقاء المرجع السيستاني وبعث طلبات ورسائل بذلك لكن المرجع السيستاني لم يوافق، وان ايمانه بالمقاومة السلمية لا يعني تخليه نهائيا عن المقاومة المسلحة لك في وقتها وفي ضرورتها وهذا ما تم حينما اعلن الجهاد الكفائي ضد تنظيم داعش الإرهابي بعد احتلال الموصل[٣٤].

أن مقاومة العراقيين للاحتلال لها اوجه كثيرة غير الوجه المسلح، والمقاومة بالموقف التي يبديها السيد السيستاني هي أهم تلك الوجوه المقاومة، فكانت سلطات الاحتلال تدرك ذلك جيدا وتدرك أي مواجهة مع السيستاني قد تفضي إلى مواجهة سياسية ليست في صالحها مع قوى شيعية، وربما تؤدي الى مواجهة مسلحة، وقد سعى (بريمر) جاهدا للاتصال بمكتب السيد السيستاني لكنه لم يحصل على أية استجابة ، فاعتمد في التعرف على آراء المرجعية على ما نقله له بعض السياسيين العراقيين وهذا ما أوقعه في الخطأ والاشتباه، وكان في عداد زوار السيد علي السيستاني خلال تلك الفترة اعضاء مجلس الحكم ومجلس الأعمار وسائر المسؤولين في الحكومة العراقية، ومن هؤلاء من كان ينتقل إلى السيد علي السيستاني مواقف وآراء وتصورات سلطة الاحتلال وممثلها (بريمر) بتكليف منه أو من تلقاء انفسهم، وكان السيد السيستاني يعلق على ما يسمعه منهم في كل القضايا التي لها مساس بالمصالح العليا للشعب العراقي القضية الدستور والانتخابات وقانون ادارة الدولة وتشكيل الحكومة المؤقتة وغيرها، وأحيانا كان يتم الاتصال هاتفيا من مكتب السيد علي التالي بعض المسؤولين العراقي لتحذير سلطة الاحتلال من الاقدام على خطوة او استنكار امر ما وإدانته، وينفي مقربون من السيد السيستاني وجود رسائل متبادلة بين المرجعية الدينية والحاكم المدني (بول بريمر) مؤكدين أن عددا من زوار المرجعية الذين يسميهم (بريمر) بالوسطاء لم يكونوا يحسون تلقي ما يستمعون اليه من رؤى المرجعية وانظارها، او كانوا ينقلونها اليه بصورة مخففة في محاولة منهم حتى لا تسوء العلاقات، او كانوا ينقلون ما يتناسب مع ما يرونه صالحا للعملية السياسية[٣٥].

رغم عدم الارتياح السياسي من تواجد القوات المسلحة في العراق ورغم الشعارات والغطاء الدولي الذي جاءت به، لكن ما بعد اسقاط نظام صدام، من مواقف واجراءات وعمليات عسكرية قامت بها القوات المحتلة، أسهمت بتزايد عملية المعارضة والقلق الداخلي العراقي، فحجم الانتهاكات التي قامت بها قوات الاحتلال اثرت على سمعتها وعدم تعاطف الناس معها رغم اسقاط صدام، وشكلت تلك الانتهاكات والتجاوزات سواء كانت في النجف الاشرف او كربلاء، او الفلوجة وبغداد وسجن ابو غريب شكلت عاملا سلبيا على تأليب الرأي العام العراقي بالضد من تواجد تلك القوات[٣٦]

لقد امتازت الاسهامات والرؤى الفكرية التي يؤمن بها المرجع السيستاني هو الإيمان منهج المقاومة السلمية، وهذا المنهج استمر عليه طيلة تواجد القوات الأجنبية فهو لم يدع لحمل السلاح ومواجهة الاحتلال لأنه كان ينظر بعمق استراتيجي وعمل تهيئة الأرضية السياسية والاجتماعية لاخراج الاحتلال دون قتال وضحايا وفوضى لا سيما العراق لم ينفك عن الحروب والأزمات، لذا يرى المرجع السيستاني ان من يقومون بأعمال عنف واستهداف العراقيين من مدنيين ورجال شرطة وجيش ومؤسسات دولة أن هؤلاء هدفهم عدم استقرار الأمن في هذا البلد وهم يساهمون في اطالة أمد الاحتلال، والأضرار بمصلحة الشعب العراقي، كما يرى ضرورة التزام دول الجوار بمساعدة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وضبط الحدود[٣٧]، بعد ان استطاع المرجع السيستاني من تعبئة الجماهير ليكون مؤازرة للضغط الذي يمارسه تجاه السياسة التي تبعتها الولايات المتحدة حيث نتيجة ذلك الضغط غيرت واشنطن اتجاهها ١٨٠ درجة وقدمت استقالات متعددة لمختلف قياداتها وتم استبدال الفريق الخاص عن اعادة اعمار العراق[٣٨].

ويتفق بعض الباحثين مع رؤية المرجع السيستاني من أن بعض أعمال العنف التي يستخدمها البعض بحجة مقاومة الاحتلال تخرب مؤسسات الدولة وتسعى لعدم الاستقرار وتطيل عمر الاحتلال ولا يمكن عدها مقاومة ما دامت تستهدف المواطنين ومؤسسات الدولة وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، فبدلا من استهداف المحتل باتت تستهدف الحكومة واجهزتها و المواطنين، ومن ثم تطورت إلى نشر الفوضى والارهاب

في مناطق مهمة في الاراضي العراقية، وات تلك الأعمال لا يمكن اعتبارها مقاومة بل ارهاب واضح والمقاومة الشريفة لا تستهدف الا المحتل، ان الخراب الذي عم بالبلد وهجرة ابنائه وتعطيل اقتصاده وشل الاستثمار وعشرات الشهداء والجرحى يوميا، لا يمكن الا ان يكون ارهابا حيث بات ما يقارب % ٩٥ من العمليات التي يصور انها تستهدف المحتل اصبحت تستهدف العراقيين ومؤسساتهم، ومزقت اللحمة الوطنية العراقية[٣٩]، كما يعتقد البعض أي أن مشروع لمقاومة المحتل لابد أن يكون مقاومة وطنية وفق قاعدة تسعى الى تجميع الأمة ولملمة حظوظها وكل ما عدا ذلك فهو مشروع حرب أهلية[٤٠].

فعندما طرح (بريمر) خطته لجدول العملية السياسية من قانون ادارة مؤقت ونظام الجمعيات الانتخابية وتعيين لجنة لكتابة الدستور وايضا كان موعد تسليم السيادة يقترب، فرفضت المرجعية خطته تلك وأصر عليها وحاول أن يؤثر على القرار بالرفض ومقدما بعض الامتيازات والتعهدات واصرارنا على رفض خطته هددنا وقال سأظهر للشعب واقول بعض القوى لا تريد عودة السيادة، ونتيجة لضغوط (بريمر)على بعض القوى والشخصيات وافق مجلس الحكم على خطة والتي سميت (اتفاق ١٥ تشرين) ولم يعارضه سوى (عادل عبد المهدي) وواحد او اثنان معه من اعضاء مجلس الحكم فكانت نتيجة التصويت لصالح الاتفاق، وكان لعادل عبد المهدي اتصال مع مكتب المرجع السيستاني وضح فيه ملابسات الموضوع وكيف جرت الأمور عن الاتفاق واصدر بيانا صحفيا اكد فيه أن زيارته الى المرجع الأعلى السيد السيستاني ستكون من قبل (عادل عبد المهدي، والشيخ جلال الدين الصغير) في يوم الخميس الموافق (٢٠٠٣/١١/١٤) لم تتضمن اطلاع سماحة المرجع على الاتفاق الذي صوت عليه مجلس الحكم والذي نص على انهاء الاحتلال ونقل السيادة، وبعد موقف المرجعية المشرف برفض ذلك الاتفاق لانه يحول دون اجراء الانتخابات ويمنع و يؤخر كتابة دستور دائم، فكانت الجلسة ما بعد التصويت على الاتفاق برئاسة السيد جلال الطالباني و تحدث عن ان مجلس الحكم اتفق على شيء وسيصوت على شيء اخر واننا امام مخاطر انقسام خطير ونحن نميل

شعبا ينظر منا دور مسؤول وحكيم، فطرح المجلس الانسحاب من مجلس الحكم ونتيجة لإصرار وضغط تم تشكيل لجنة لإعادة التفاوض مع الامريكان[٤١].

ان اعتراض المرجع السيستاني على الية الانتخابات التي طرحتها سلطة الاحتلال جاء بسبب ان اجراء الانتخابات عبر سلسلة معقدة من المؤتمرات المحلية تسمح بنفوذ امريكي كبير، وعارض ايضا المرجع السيستاني تشكيل أي لجنة لكتابة الدستور الا ان تكون منتخبة لا بالتعيين[٤٢].

ونتيجة لضغط السيستاني المتزايد صدر قرار الأمم المتحدة المرقم (١٥١١) والذي فوض بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية بنقل السلطة الى حكومة عراقية منتخبة بحلول كانون الأول ٢٠٠٣، حيث قدم الحاكم الأميركي (بول بريمر) خطته في الثامن من ايلول عام ٢٠٠٣، وتضمنت اهم ما يلي[٤٣]:

١. كتابة دستور من خلال لجنة غير منتخبة
٢. اجراء استفتاء على الدستور.
٣. اجراء انتخابات عبر (مؤتمرات محلية)

لقد رضخت الادارة الامريكية واتخذت عددا من المراجعات نتيجة ضغط مرجعية السيستاني والقوى المؤيدة له، إذ قدمت سلطات الاحتلال من هدف الانتقال من الحكم المباشر للعراق الى وضع خطة لنقل السلطة للعراقيين، حيث حاولت حكم العراق بصورة مباشرة عند تعين (بول بريمر) حاكما مدنيا بدلا من الحاكم العسكري (جي غارنر) ثم اعلنت عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي بصلاحيات محدودة ووضعت مراحل العملية السياسية وفق فترات زمنية جرى ابلاغ الأمم المتحدة عنها حسب التسلسل[٤٤]:

١. تشكيل مجلس الحكم المؤقت بصلاحيات محدودة
٢. تشكيل مجلس وطني بالاختيار والتعيين بعدد ١٠٠ شخص
٣. تشكيل حكومة مؤقته من المجلس الوطني المؤقت
٤. اجراء انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ كانون الثاني تحت اشراف الحكومة المؤقتة

٥. انتقال الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة تقرها الجمعية الوطنية

٦. تشكل الجمعية الوطنية لجنة لكتابة الدستور

٧. تقر الجمعية الوطنية الدستور وتعرضه على الاستفتاء العام في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥

٨. إجراء الانتخابات الثانية في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ بهدف تشكيل مجلس نواب مدته أربع سنوات وفق الدستور.

وفي اطار ضغط المرجع السيستاني صدرت العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولي، والتي رسمت الخطوات التي ينبغي إتباعها من اجل أيصال العراق الى تبني نظام سياسي ديمقراطي تعددي فيدرالي، ومن هذه القرارات[٤٥]:

١. القرار رقم (١٤٨٣) الصادر في ٢٠٠٣/٥/٢٢، وهو الذي جاء بعد انتهاء العمليات العسكرية واسقاط نظام صدام حسين، وجاء في القرار ضرورة محاسبة رموز النظام السابق وإعطاء حرية للشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي.

٢. القرار رقم (١٥١١) الصادر في ١٦ تشرين الأول / ٢٠٠٣، وهو الذي اذن بتشكل قوات متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة والعمل على تحقيق الأمن في العراق.

٣. القرار رقم (١٥٤٦) الصادر في ٨ / حزيران ٢٠٠٤، رحب بأنشاء حكومة مؤقتة وانهاء سلطة الاحتلال.

٤. القرار رقم (١٥٣٨) الصادر في ٢١ نيسان ٢٠٠٤

٥. القرار رقم (١٥٥٧) الصادر في ٢١ أب ٢٠٠٤

٦. القرار رقم (١٥٠٠) الصادر في ١٤/ ٨/ ٢٠٠٣ الذي رحب بأنشاء مجلس الحكم.

٧. القرار (١٦٣٧) الصادر في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥، مدد بقاء القوات المتعددة الجنسيات لمدة ١٢ شهر بناء على طلب الحكومة العراقية.

٨. القرار (١٧٠٠) الصادر في ١٠ اب ٢٠٠٦.

٩. القرار رقم (١٨٥٩) الذي أصدره مجلس الأمن في ١٢/٢٢/ ٢٠٠٨ والذي أعلن من خلاله انتهاء التفويض المسموح لبقاء القوات الاجنبية في العراق في (١٢/١٣/ ٢٠٠٨)[٤٦]

فإضافة للدعم والتأييد الذي حظيت به مبادرات واسهامات المرجع السيستاني من مراجع النجف الأشرف فضلا عن الشعب العراقي، ايضا يتفق المرشد الأعلى للثورة الاسلامية في ايران السيد علي الخامنئي مع المرجع السيستاني برفضه للاحتلال الأمريكي للعراق، ويرى ان ثمة اهداف مخفية للولايات المتحدة الأمريكية من هذا الاحتلال، وليس كما يطلقون من شعارات واهداف، ويرى أن جوهر ذلك الاحتلال هو لتقوية النفوذ الامريكي والصهيوني في المنطقة، ويجيب السيد الخامنئي عن سؤال وجه له: هل الشعب الإيراني مسرور من زوال حكم صدام وحزب البعث؟ حيث يرد قائلا: انه مسرور حتما، يقصد الشعب الإيراني فمنذ عشرين عامة والشعب الايراني ينادي الموت للمنافقين وصدام، وها هو قد تحقق بصدام، وان مرورنا في هذه القضية هو كسرور الشعب العراقي و موقفنا هو موقف الشعب العراقي تماما، فالشعب العراقي مسرور لزوال صدام وكذا نحن مسرورون لزوال صدام، فصدام دكتاتور ظالم لا عهد له ولا ميثاق وفي غاية الشر، فقد كان مستبدا في حكمه على الشعب وكان غاية السوء بالنسبة لشعبه[٤٧].

النتائج:

ان الملاحظ من بيانات واسهامات المرجع السيستاني من وجود الاحتلال، نجد أن مراقبته لتلك السلطات مثلت صمام الأمان لمصالح الشعب العراقي فهو بحق قد اجهض المشاريع الاستراتيجية لقوى الاحتلال التي خططت لعراق يختلف تماما عما اصر عليه وعمل على وضع الأسس الصحيحة له ولعل تلك الاسهامات تحدي عملي لتلك القوات وعملت بشكل او بأخر بالضغط والمناورة ولم تفلح بتغيير قناعات المرجع السيستاني من ان العراق يجب ان يكون تحت تصرف ابنائه هم يقررون كيف يكون وكيف يحكم، وكان المرجع السيد السيستاني المرشد الناصح لكل العراقيين في تلك المرحلة التأسيسية التاريخية غير أن

عددا من القوى السياسية لم تكن راغبة بخطواته ضد الاحتلال لأنها كانت تجامل قوى الاحتلال للحصول على مكاسب شخصية او حزبية او فئوية.

ويمكن استخلاص اهم النقاط التي أسهم بها المرجع السيستاني في مواجهة الاحتلال:

١. ساهم المرجع السيستاني في مسك الجماهير وضبط ايقاع الشارع العراقي

٢. لم يتعامل مع الاحتلال ورفض التواصل معهم او اللقاء بقياداتهم

٣. رفض بشكل مستمر اسلوب ادارة الاحتلال امنيا وسياسيا

٤. أصر على رفض مخططات الاحتلال من تعيين حكومة وكتابة دستور وغيرها.

٥. استطاع تدويل القضية العراقية وسحب السلطة من الاحتلال

٦. اعادة السلطة للشعب من خلال اصراره على الانتخابات وكتابة دستور بأيدي عراقية.

٧. قاوم الاحتلال سلميا وفق مقاومة مدروسة.

٨. اعترفت قوى الاحتلال بقوة ومكانة المرجع السيستاني ورضخت الى مطالبه

٩. كان له الدور الكبير في اخراج قوات الاحتلال من العراق.

الهوامش:

١ موقع مكتب السيد علي الحسيني السيستاني www.sistani.org

٢ ماجد محمد الداوودي، هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الأمريكي، شركة الديوان للطباعة، بغداد، ط١، ٢٠١٢م،ص١-٣.

٣ ليام اندرسن وغاريت نسفيلد، عراق المستقبل (ديكتاتورية، ديمقراطيية ام تقسيم)، ترجمة رمزي بدر، دار الوارق للنشر، لندن، ط١، ٢٠٠٥، ص١٦١.

٤ مصطفى غيثان، السياسية الخارجية الامريكية حيال العراق، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، بغداد، ص١٧٢.

٥ فيجيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، ترجمة عبد الله حسن، مكتبة العبيكان للنشر، ط١، ٢٠٠٤، الرياض/ السعودية، ص١٦٧-١٧٠.

٦ مجموعة مؤلفين، عشرة سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٥، بيروت/ لبنان، ص٥٤٤.

٧ مصطفى غيثان، المصدر السابق، ص١٧٣.

٨ حامد البياتي، سقوط الشيطان (خطط أمريكا وخطط المعارضة العراقية لاسقاط صدام حسين ومستقبل العراق)، ط١، ٢٠٠٣، ص١٤٨.

٩ ليام اندرسن وغاريت نسفيلد، المصدر السابق، ص٦٥.

١٠ المصدر نفسه، ص١٧٥.

١١ جورج دبليو بوش، مذكرات جورج دبليو بوش (قرارات مصيرية)، ترجمة سناء حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١،٢٠١٢،بيروت/ لبنان، ص٣٣٧-٣٤٢.

١٢ جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٩، ص١٨٢.

١٣ فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان، مطبعة دار المرتضى ، دمشق/سوريا، ط١، ٢٠١٣، ص٢٩.

١٤ محمد صادق الهاشمي، رؤية في الحشد الشعبي خط المقاومة في العراق، مركز العراق للدراسات مطبعة الساقي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣، ص٣٦.

١٥ حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيساني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، ٢٠٠٩، ص١٢

١٦ علي السيستاني، بيان صادر من مكتبه في النجف الاشرف، ٢٩ محرم، ١٤٢٤هـ.

١٧ رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي في العراق (جزء الشيعة)، مركز المسبار للبحوث والدراسات، ط٣، ٢٠١٣، الامارات، ص١٣٤.

١٨ علي السيستاني، بيان صادر من مكتبه في النجف الاشرف، ١٠ صفر، ١٤٢٤هـ.

١٩ علي السيستاني، بيان صادر من مكتبه في النجف الاشرف، ٥ شعبان، ١٤٢٥هـ.

٢٠ علي السيستاني، جواب على صحيفة نوفيل او بزرفاتر، النجف الاشرف، ١ رجب ١٤٢٤هـ.

٢١ علي السيستاني، جواب على أسئلة مجلة دير شبيجل الألمانية، ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٤هـ.
٢٢ علي السيستاني، بيان صادر من مكتبه في النجف الاشرف، ١٦ محرم، ١٤٢٥هـ.
٢٣ علي السيستاني، بيان صادر من مكتبه في النجف الاشرف، ٢٠٠٤/٦/٦م
٢٤ علي السيستاني، بيان صادر من مكتبه في النجف الاشرف، ٢٧ محرم، ١٤٢٥هـ.
٢٥ علي السيستاني، جواب على أسئلة مجلة دير شبيجل الألمانية، المصدر السابق.
٢٦ علي السيستاني، أسئلة مجلة بولندا الأسبوعية، النجف الاشرف، ٢٩ رجب ١٤٢٤هـ.
٢٧ المصدر نفسه.
٢٨ علي السيستاني، الموقع الرسمي، جواب على أسئلة الاستفتاءات: https://www.sistani.org/
٢٩ حامد الخفاف، المصدر السابق، ص١٩
٣٠ محمد بديوي الشمري، تحولات الإسلام السياسي في العراق، منتدى المعارف للطبع والنشر، ط١، ٢٠١١، بيروت/ لبنان، ص٧٥.
٣١ عامرة البلداوي، موقف السيد السيستاني في ضل وجود الاحتلال الأمريكي، بحث منشور على شبكة الانترنت
٣٢ علي السيستاني، بيان صادر من مكتبه في النجف الاشرف، ١ صفر، ١٤٢٤هـ.
٣٣ حامد الخفاف، المصدر السابق، ص٦٥
٣٤ خير الدين حبيب، العراق من الاحتلال الى التحرير، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، ٢٠٠٦، بيروت/ لبنان، ص١٥٨.
٣٥ راجي نصير دوارة، خطاب المرجعية في النجف الاشرف واثره في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا– النجف الاشرف، ٢٠١٥، ص١٤٦–١٤٧.
٣٦ خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم (الطريق الى الحرية)، الدار العربية للعلوم ،ط١، ٢٠١٠، بيروت/لبنان، ص٣١٨.
٣٧ علي السيستاني، جواب على أسئلة مجلة دير شيجيل الامانية، ٢٤ ذي الحجة، ١٤٢٤هـ.
٣٨ ميلان راي، الحرب على العراق نظام لم يتغير، ترجمة : زينة مشوري، شركة الحوار الثقافي، ط١، ٢٠٠٥، لبنان، ص٣٢٨.

٣٩ جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، دار التنوير للطباعة والنشر، ط١،٢٠١٥، ص٢٢٢

٤٠ احمد راسم النفيس، الشيعة في العراق، جذور راسخة وواقع متغير، دار اكيودي للثقافة، ط١، ٢٠١٤، بيروت/ لبنان، ص٢٨٧.

٤١ جابر حبيب جابر، المصدر السابق، ص٢٢٣.

٤٢ فيبي مار، المصدر السابق، ص٤٨

٤٣ المصدر نفسه، ص٤٧

٤٤ مصطفى غيثان، المصدر السابق، ص١٨٠

٤٥ محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي مابعد ٢٠٠٣، الطبيعة ، التوجهات، التحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٨٢.

٤٦ صدر القرار بالجلسة رقم (٦٠٥٩)

٤٧ محمود الهاشمي، موقف الخامنئي من العملية السياسية في العراق، ٢٠١١، النجف الاشرف، ص٥٤–٦٠.